

الربط ب(أل) التعريفية في الجملة العربية

د. علي رمضان البيومي
كلية دار العلوم / جامعة الفيوم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد؛ فالربط قرينة سياقية وتركيبية، وظيفتها التماسك بين عناصر النص وجعل بعضه آخذاً بحجز بعض، وجعل هذه آخذة بسبب من تلك، بحيث يكون كلا متماسكا يعطى معنى مفيدا، وبغير الربط يصير الكلام مفككا لا معنى له لانقطاع الصلة بين أجزائه، وعدم الاتصال بين أوله وآخره؛ لأن خلو الكلام من الرابط يجعله في حكم الأصوات التي ينطق بها، بحيث يصير كل كلمة أو كلمتين كالما قائما بذاته لا علاقة له بما قبله ولا بما بعده، ويصعب أن تقتنص منه دلالة أو تحصل منه على معنى، فلو قلت: زيدٌ قام محمداً، -ومحمد غير زيد- لالتبس الكلام وغابت دلالته، ولا يعلم أين خبر المبتدأ ولا العلاقة بين أجزاء الكلام ولا الرابط فيه؟ لأن (قام محمد) تصلح أن تكون كالما قائما بذاته، ومن ثم لا تجد نصا عربيا أو جملة عربية صحيحة ذات معنى تخلو من وسيلة من وسائل الربط، ووسائل الربط كثيرة في العربية، يقول الدكتور تمام حسان: "ويكون الربط بعود الضمير وباسم الإشارة وإعادة الذكر وإعادة المعنى، أو ب(أل)، أو بحرف الجواب، أو الأدوات الداخلة على الجمل، أو الحروف الداخلة على المفردات كحرف الجر وحرف العطف، وهلم جرا"، ومن ثم نجد حديث النحاة عن الربط "بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه إلخ"، وتحدثوا كذلك عن الربط في الجملة المخبر بها والجملة الموصوف بها والجملة الواقعة حالا إلخ، إن النحاة أدركوا قد قيمة الربط "باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر التماسك بين أجزاء الجملة"^١ ورافدا أساسيا من روافد المعنى النحوي والدلالي، والربط يكون بوسائل ملفوظة وقد وقد يكون بوسائل معنوية ملحوظة، وهي التي يسميها الدكتور تمام بالقرائن اللفظية والمعنوية، فالوسائل اللفظية ما سبق من الضمائر وإعادة اللفظ وأل وغيره، والوسائل المعنوية كالإسناد والتخصيص وغيره، وقد أطلق عبد القاهر الجرجاني (ت: ٧٧٤هـ) على الربط مصطلح التعليق شاملا وسائل الربط اللفظية والمعنوية، فقال: "ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم،

وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بـ"أ"، وعنوان هذا البحث يخص وسيلة لفظية من وسائل الربط السياقية، وهى الربط بـ(أل) التعريفية، و(أل) التى تصلح للربط فى العربية نوعان، (أل) العهدية(العهد الذكري وحده)، و(أل) الجنسية (النائبة عن ضمير الغيبة)، وبالتالي سيدور الحديث فى هذا البحث عن النقاط التالية:

(١) الربط لغة واصطلاحاً

(٢) أنواع (أل) التعريفية فى العربية

(٣) الربط بـ(أل) العهدية

(٤) الربط بـ(أل) الجنسية

(١) الربط لغة واصطلاحاً:

لغة: ربط الشيء يربطه ربطاً: شده، والرباط والمرابطة: ملازمة ثغر العدو، وأصله: أن يربط كل واحد من الفريقين خيله، ثم صار لزوم الثغر رباطاً، قال الأزهري: وأصل الرباط من مرابط الخيل وهو ارتباطها بإزاء العدو فى بعض الثغور، ورجل رابط الجأش: شديد القلب، كأنه يربط نفسه عن الفرار، يكفها بجرأته وشجاعته، والرباط: ما تشد به القربة والدابة وغيرهما والجمع رُبطٌ^٥.

اصطلاحاً: الربط "قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"^٦، سواء أكان على مستوى المفردات أم الجمل، وهو إحدى العلاقات السياقية التى تكتنف الجملة العربية من أجل تماسكها وإفادة معناها وأمن اللبس فيها، ووظيفتها "إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التى تعين على الوصول إلى هذه الغاية"^٧، يقول الدكتور تمام: "والأصل فى الربط أن يكون بإعادة اللفظ؛ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضماناً للوصول إليه"^٨، وقد قسم الدكتور تمام^٩ الربط إلى نوعين، ربط ملحوظ، وهو الذى يعتمد عليه السياق دون استخدام وسيلة لفظية بين المترابطين كالتخصيص والتفسير وغيرهما، ويعرفه الدكتور مصطفى حميدة بقوله: "علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية دون اللجوء إلى أداة لأن كل علاقة منها علاقة وثيقة أشبه بعلاقة الشيء بنفسه"^{١٠}، وربط ملفوظ وهو الذى يعتمد عليه السياق باستخدام وسيلة لفظية بين المترابطين كالحروف والأدوات والضمائر وغيرهم، ويعرفه الدكتور مصطفى حميدة بقوله:

"علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة"^{١١}، والأول يسمى قرينة معنوية والثاني يسمى قرينة لفظية، والذي نعينه هنا هو الربط الملفوظ والمستخدم فيه (أل) كأداة تربط لاحق الجملة بأولها، وتقوم فيها مقام الضمير.

(٢) أنواع (أل) التعريفية في العربية^{١٢}:

(أل): إحدى وسائل تعريف الاسم في العربية، بل هي أشهر وسائل التعريف، وهي نوعان:

الأول: (أل) العهدية، والعهد ثلاثة أنواع، عهد ذكري، وعهد ذهني (علمي)، وعهد حضوري.

(أل) التي للعهد الذكري: وهي التي عهد مدلول مصحوبها متقدما ومذكورا في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ثم أعيد مصحوبا ب(أل)، أو هي "التي يتقدم لمصحوبها ذكر"^{١٣} في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، فمثال المذكور لفظا ومعنى قوله تعالى: "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً" {المزمل: ١٥، ١٦}، فذكر الرسول أولا ثم أعيد ذكره معرفا ب(أل) التي للعهد الذكري، والثاني هو الأول، ومثال المذكور معنى قولك: جاءني لص فضربتُ السارقَ، فالسارق هو اللص في المعنى.

(أل) التي للعهد الحضوري: وهي التي عهد مدلول مصحوبها مشاهدا حال الخطاب أو وقت التكلم، كقولك: ادخل السوق، وقولك: من الرجل؟، ومنها الاسم الواقع بعد اسم الإشارة كقولك: جاءني هذا الرجل، والاسم الواقع بعد (أي) في النداء كقولك: يا أيها الرجل.

(أل) التي للعهد الذهني (العهد العلمي): وهي التي عهد مدلول مصحوبها في ذهن المتكلم والمتلقي، ولم يتقدم له ذكر في اللفظ، ولم يكن مشاهدا حال الخطاب أو وقت التكلم، كقوله تعالى: "إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ" {التوبة: ٤}، وقوله: "إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ" {الفتح: ١٨}، ف(الغار) و(الشجرة) معروفان ومعهودان في الذهن.

الثاني: (أل) الجنسية، وهي ثلاثة أنواع، لتعريف الماهية، ولاستغراق جميع أفراد الجنس حقيقة، ولا استغراق جميع أفراد الجنس مجازا.

(أل) الجنسية لتعريف الماهية أو لتعريف الحقيقة^{١٤}، وهذه لا يصح أن يعاقبها (كل) حقيقة أو مجازاً، كقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" {الأنبياء: ٣٠}، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب، وقولك: الرجل خير من المرأة، أي: حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة، وأنت لم ترد رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما تريد أن هذا الجنس من حيث هو خير من هذا الجنس من حيث هو، "ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال خير من كل واحدة من النساء لأن الواقع بخلافه"^{١٥}، فهذا "لا ينافي خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل"^{١٦}، فالأداة هنا "لتعريف الجنس"^{١٧}، أي لتعريف حقيقة مدخولها، "من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد"^{١٨}؛ لأن المقصود منها الحقيقة الذهنية التي تتكون في العقل عن مدخولها.

(أل) الجنسية لاستغراق جميع أفراد الجنس حقيقة: وهذه يصح أن تعاقبها (كل) حقيقة، كقوله تعالى: "وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا" {النساء: ٢٨}، وقوله: "إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ" {العصر: ٢}، أي خُلِقَ كل إنسان ضعيفاً، وإن كل إنسان في خسر.

(أل) لا استغراق جميع أفراد الجنس مجازاً: وهذه يصح أن تعاقبها (كل) مجازاً على سبيل المبالغة في المدح أو الذم، كقوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ" {البقرة: ٢}، وقولك: زيد الرجل علماً، أي هو كل كتاب، وزيد كل رجل، أي الكامل في هذه الصفة، والفرق بين (أل) التي لتعريف الماهية والتي للاستغراق أن التي للماهية لا يجوز الاستثناء من مدخولها، والتي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخولها كقوله تعالى: "إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" {العصر: ٢، ٣}، "والسر في ذلك أن (أل) التي لبيان الحقيقة ينظر في مدخولها إلى حقيقته وماهيته لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد"^{١٩}، فجاز الاستثناء منها على هذا النحو.

هذا، وقد قسم الدكتور تمام (أل) الجنسية إلى نوعين، (أل) التي للجنس المطلق، و(أل) التي للجنس النسبي، يقول الدكتور تمام: "كلا النوعين ينتمي إلى الكليات المنطقية دون شك، فالرجل يصدق على كل رجل، كما أن (الفس) تصدق على كل نفس، ولكن النفس تنتمي إلى قسم من الأجناس لا يستقل بالوجود المطلق، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلى ذي نفس، أما (الرجل) فمفهوم غير إضافي، بمعنى أنه إن صح أن نقول (نفس فلان) فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا على التأويل بلفظ (خادم) أو (تابع) أو نحوهما من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية"^{٢٠}، والتي تصلح منهما لمعاقبة الضمير وإضافة

مدخولها للضمير (أل) التي للجنس النسبي، وقد عنى الدكتور تمام بالجنس المطلق ما أطلقه النحاة على (أل) الجنسية التي هي لاستغراق جميع أفراد الجنس، ويعاقبها (كل)، وهذه لا تضاف إلا على سبيل التأويل والمجاز، فلا تتسم بالإضافة أصلاً ولا بالنسبية، ومن ثم لا تصلح للربط في الجملة العربية مطلقاً؛ لأنه لا يصلح أن يعاقبها الضمير، وأما (أل) التي للجنس النسبي، فهي الداخلة تحت ما أطلق عليه النحاة ب(أل) الجنسية التي للماهية أوللحقيقة، بمعنى أن (أل) التي للماهية تنقسم عند الدكتور تمام إلى نوعين، الأول: جنسية نسبية والثاني: جنسية غير نسبية، يقول الدكتور تمام: "والنسبية إحدى العلاقات العقلية التي تفهم الألفاظ في إطارها، فإذا قلت "أب" فذلك يفهم بالنسبة إلى "ابن" ويفهم "الزوج" بالنسبة إلى الزوجة" و"العقل" بالنسبة إلى "العاقل" و"العين" بالنسبة إلى "ذي العين" و"الطويل" بالنسبة إلى "من هو أقصر منه"، وهكذا فإذا دل المفهوم النسبي على الجنس صح أن تلحقه اللام الرابطة"^{٢١} والفارق بينهما صحة الإضافة الحقيقية ذات المفهوم النسبي من عدمها، فكل معرف بالجنس النسبي هو معرف ب(أل) الجنسية التي للماهية لأنه يندرج تحتها، وليس العكس، وكل معرف بالجنس النسبي يصح الربط به؛ لأنه يصح معاقبة الضمير لأداة التعريف فيه، وبمعنى آخر إن (أل) التي للجنس النسبي "هي (أل) الدالة على الجنس المقيد بمضاف إليه مقدر أغنت عنه (أل) كما في قوله تعالى: "وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَيَٰنَ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ" (النازعات: ٤٠ ، ٤١}، أي نحى نفسه عن هواها فإن الجنة مأواه"^{٢٢}، فالمقصود أيضاً أن الإضافة بالضمير بالضمير نسبية، ممكن أن تقول في كلمة(البيت): بيته وبيئتها وبيئتهم... إلخ لأن (أل) فيه تشير إلى حقيقة يمكن أن تشير إلى أكثر من كيان، فإذا حذفت الضمير حلت (أل) في قولك: سعد محمدٌ على سطح البيت؛ لأنه أساء الأدب وظلم النفس وقطع الرحم، أي على سطح بيته، وأساء أدبه وظلم نفسه وقطع رحمه، فبينهما معاقبة، فالعبرة إذن هو صحة معاقبة الضمير ل(أل)، فإن صح معاقبة الضمير لها فهي التي للجنسية النسبية(لتعريف الماهية النسبية)، وإن لم يصح فهي إما للجنس المطلق الذي يعاقب (أل) فيه (كل)، وإما للجنس غير النسبي، (التي لتعريف الماهية غير النسبية)، والنوعان الأخيران لا يصلحان للربط ولا لمعاقبة الضمير. فأما (أل) التي للماهية غير النسبية فلا تصلح للربط ولا يصلح الضمير لمعاقبتها كما في قولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب ولا أدهن الدهن، وأما الجنسية المطلقة فلا تصلح للربط ولا لمعاقبة الضمير كذلك كما في قولك: النارٌ محرقةٌ والإنسان ضعيفٌ.

من كل مما سبق يتضح أن (أل) تربط إذا كانت للجنس النسبي أو للعهد الذكري، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو للعهد الحضورى أو الذهني "لإشارتها في هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة إلى حقيقة لا تشير إلى كيان آخر ولا إلى ما سبق ذكره"^{٢٣}، وقد استثنينا في هذا البحث (أل) الموصولة من الروابط؛ لأن الربط بها هو في الحقيقة ربط عن طريق إعادة الظاهر موضع المضمرة لا عن طريق (أل) نفسها، وأما (أل) التعريفية الرابطة فهي التي يعاقبها الضمير لأنها في قوة الضمير، فإذا قلت: أكرم محمد نفسه، فقد التصقت بالنفس ضمير محمد رابطا آخر الجملة بأولها ونافيا أن تكون النفس لغير محمد، و لك أن تقول أيضا: أكرم محمد نفس محمد، على غرار قول النبي ﷺ: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها" فقد ربطت هنا بالاسم الظاهر بدلا من الضمير والمعنى لم يتغير، ولك أن تقول: أكرم محمد النفس، فتربط النفس بمحمد أيضا عن طريق (أل) الواقعة موقع الضمير والمعنى لم يتغير، فكل هذه الوسائل وسائل ربط قد نفت احتمالية أن تكون النفس لغير محمد، وكانت (أل) إحدى هذه الوسائل^{٢٤}.

فإذا ما اعتمدنا تقسيم الدكتور تمام لـ(أل) الجنسية، وتقسيم النحاة لـ(أل) العهدية، صار عندنا نوعان لـ(أل) الرابطة في الجملة العربية، الأول: (أل) العهدية التي هي للعهد الذكري، والثاني: (أل) الجنسية التي هي للجنس النسبي (لتعريف الماهية النسبية)، وغيرهما لا يربط مطلقا.

(٣) الربط بـ(أل) العهدية

المراد بـ(أل) العهدية هنا - كما تقدم- التي للعهد الذكري، وهي التي عهد مدلول مصحوبها مذكورا متقدما، ثم ذكر ثانيا مقترنا بـ(أل)، كقوله تعالى: "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ" {المزمل: ١٥، ١٦}، وكقولك: جاءنا ضيفٌ فأكرمنا الضيف، فقد ذكر (الرسول) و(الضيف) مرتين بلفظ واحد، الأولى منكرا، والثانية معرفا بـ(أل) التي للعهد الذكري، وسميت بالعهد الذكري لأنها ذكرت مرتين، والمراد من الأولى هو المراد عينه من الثانية؛ لأن الثاني هو الأول، وتأتي (أل) هذه لوظيفتين في الجملة العربية:

الوظيفة الأولى: دفع اللبس والتوهم؛ لأنك لو قلت: جاءنا ضيفٌ فأكرمنا ضيفا، لتوهم أن الضيف الثاني غير الضيف الأول، فالجائي ضيفٌ والمكرم غيره، فـ(أل) هنا هي التي ربطت الثاني بالأول، وحددت المراد من الأول، وحصرته في فرد واحد هو الذي تدل

عليه النكرة الأولى، وكذلك لو قلت - في غير القرآن- كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون رسولا، وكان الرسول الثاني غير الرسول الأول، يقول الشيخ خالد الأزهري: "وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره"^{٢٥} فدفع الوهم بتعريفها، وهذه عادة العرب في كلامهم؛ لأن "العرب إذا قَدَّمَتْ اسماً ثم حَكَّتْ عنه ثانياً أتتْ به مُعَرِّفاً بأل، أو أتتْ بضميرِه لئلا يُلبَسَ بغيره نحو: رأيتُ رجلاً فأكرمتُ الرجلَ أو فأكرمتُه، ولو قُلتُ: فأكرمتُ رجلاً لتوهم أنه غيرُ الأول"^{٢٦} والتبست الدلالات وتداخلت المعاني.

الوظيفة الثانية: الربط بين أجزاء الجملة؛ لأن (أل) ومدخولها قد حلا محل ضمير الغيبة، فكأنك قلت في المثال السابق: جاءنا ضيفٌ فأكرمناه، وفي غير القرآن نقول: كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصاه فرعونُ، فالثاني هو الأول نفسه، فلولا (أل) لما فهمنا أن بين الاثنين صلةً، ولانفصمت أجزاء الكلام. ويؤكد صحة الربط بما أن يصح معاينة الضمير لها ومدخولها، وإنما لجأت العرب لاستخدام هذا النوع من الربط وهذه الوسيلة لإرادة نكتة بلاغية أو دلالية، فقد كانت الحكمة من إعادة الرسول ظاهرا ولم يعد ضميره "تفظيحا لشأن عصيانه وأن ذلك لكونه عصيان الرسول لا لكونه عصيان موسى"^{٢٧} عليه السلام.

معنى ذلك أن (أل) التي للعهد الذكري تأتي للربط بين أجزاء الجملة العربية، شأنها في ذلك شأن باقي أنظمة الربط في العربية؛ لأنه يصح أن يعاقبها هي ومدخولها الضمير (ضمير الغيبة)، وصحة هذه المعاقبة هي التي جعلتها صالحة للربط، ولذلك قالوا: "لا ينعت الاسم المعرف ب(أل) العهدية؛ لأنه يشبه الضمير وواقع مع (أل) موقعه"^{٢٨}، فلا يصح قولك- في غير القرآن- كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول الصادق - بنعت الرسول-، ولا يصح أيضا قولك: جاءنا ضيفٌ فأكرمنا الضيفَ العزيزَ- بنعت الضيف- ؛ لأن (أل) ومدخولها قد نابا عن الضمير، فيكون التقدير فيهما: فعصاه الصادق فرعونُ، وفأكرمناه العزيزَ، وهذا لا يكون تركيبا عربيا صحيحا، فضلا عن غرابته وضياح معناه؛ "لأن المضمّر لا يوصف"^{٢٩} في كلام العرب كما يقول النحاة، وما ناب عن الضمير يأخذ حكم الضمير، فلذلك لم يُستسغ التركيب في حالي النعت، مع وجود (أل) ومدخولها، أو مع وجود الضمير.

ولما كان اللفظ الثاني (أل ومدخوها) نائبا عن الضمير، وكان الأول مرجعا لذلك الضمير، ساغ اعتبار الثاني معرفة.

ولما كان اللفظ الثاني (أل ومدخوها) نائبا عن الضمير، وكان الأول مرجعا لذلك الضمير، بان إشكال، مفاده أن الضمير هو معنى مرجعه تماما، والمرجع نكرة لا تدل على معين والضمير معرفة يدل على معين، فكيف وقع ذلك؟ والجواب "أن الضمير قد أوصلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة... ولأن معناها مراد به الاسم الأول ومحصور فيه برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة"^{٣٠}، فصار كقولك: جاء ضيف فأكرمه الوالد، فعاد الضمير المعرفة إلى نكرة، وهذه النكرة قد تخصصت بالحكم قبل، ويوضح هذا الشيخ عباس حسن عندما تحدث عن وظيفة (أل)، فقال: "وظيفتها الربط بين النكرتين ربطا معنويا، يجعل معنى الثانية فردا محدودا محصورا فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها، وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهدا ذكريا أدى إلى تعيين الغرض وتحديدته بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فرد معين هو السابق"^{٣١}، أي إن الضمير بعوده على النكرة قد خصصها وحددها كما أن الحكم عليها قد خصصها أيضا وحددها. وعلى هذه الأصول من صحة عودة الضمير المعرفة على النكرة، يصح الربط بـ(أل) العهدية؛ يؤكد ذلك أن العدول بالظاهر المعرف عن الضمير الذي مرجعه نكرة يعود بنا إلى (أل) العهدية، وبالتالي يكون العكس صحيحا كذلك، فالمعاقب للضمير في الجمل التالية هو (أل) العهدية، ففي قوله تعالى: "كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ" {الأعراف: ٢}، وقوله: "وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ" {الإسراء: ٩٣}، وقوله: "كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ" {إبراهيم: ١}، وقوله: "كِتَابٌ أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتَ" {هود: ١}، المعاقب للضمير في الآيات السابقة هو (أل) العهدية، فتقول - في غير القرآن - فلا يكن في صدرك حرج من الكتاب، وحتى تنزل علينا كتابا نقرأ الكتاب، وكتاب أنزلنا الكتاب لتخرج الناس، وكتاب أحكمت آيات الكتاب، وهكذا، فإن (أل) في الجميع للعهد الذكري، فإن أردت العودة بالظاهر (أل ومدخوها) إلى المضمرة صح المعنى ولم يتغير.

نكرة + أل ومدخولها (النكرة مكررة لفظاً أو معنى) = نكرة + ضمير الغيبة (عائد على النكرة المتقدمة) والعكس صحيح.

ومما يؤكد الربط ب(أل) أيضاً ذهاب جمهور النحاة إلى أن ضمير الغيبة العائد إلى النكرة معرفة، وخاصة النكرة التي تخصصت بحكم نحو قولك: جاءني رجلٌ فأكرمته، قالوا: إن في الضمير من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس في المظهر النكرة، يقول الدماميني: "ألا ترى أنك إذا أردت أن تفسر الضمير في جاءني رجلٌ فأكرمته، قلت: هذا الرجل لا رجلاً"^{٢٢}، فدل أن الضمير معرفة لإشارته إلى النكرة التي تخصصت بالحكم قبله، وأن العدول بالضمير إلى الظاهر يكون معرفاً ب(أل) العهدية (التي للعهد الذكري)، وصحة المعاقبة هنا دليل على صحة الربط بالظاهر المعرف ب(أل)، فالكلام متصل مترابط في قولك: جاءني رجلٌ فأكرمته، وقولك: جاءني رجلٌ فأكرمت الرجل، وكلام الدماميني خطير جداً، فقوله: "لا رجلاً" دل على أن الرابط هو المعرف ب(أل)؛ لأنك لو قلت: جاءني رجلٌ فأكرمت رجلاً، عدت إلى اللبس والإيهام بأن الرجل الثاني غير الأول، واللبس ممنوع في الجملة العربية، فالرجل الجائي غير الرجل المكرم، لأنه لا يصح هنا معاقبة الضمير لكلمة (رجلاً) في الجملة السابقة فبان الفصل بين الجملتين ولا ربط بينهما، كما أوضح الدماميني من خلال كلامه أن الضمير معرفة فهو رابط قوي، وبديله (أل) العهدية (الرجل) لا النكرة (رجلاً)؛ لأن النكرة لا تدل على مرجع ولا تشير إلى متقدم.

يمكن الآن أن نتحدث عن بعض الأمثلة التي وردت فيها (أل) التي للعهد الذكري رابطة، ومن تلك الأمثلة قوله تعالى: "وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى" {طه: ٩، ١٠}، وقوله: "فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ" {القصص: ٢٩}، إن كلمة (النار) قد تكررت، فذكرت أولاً منكرة، ثم ذكرت ثانياً معرفة ب(أل) التي للعهد الذكري للربط بين الجملتين، والمعنى أن موسى عليه السلام لما رأى ناراً - وكان قد ضل الطريق والجو بارد - بنى أمره على الرجاء والطمع ولم يقطع فقال (لعلي) راجياً أن يجد هناك جذوة يستدفئ بها أو هادياً يدلّه على الطريق،

والآيتان معناهما واحد وصياغتهما قريبة جدا، فقد ذكرت (النار) فيهما منكرة ثم معرفة بـ(أل) التي للعهد الذكري، تربط آخر الكلام بأوله، يصح فيهما معاينة ضمير الغيبة لـ(أل) ومدخولها، فيصح -في غير القرآن- أن تقول في الآيتين:

- إِيَّيَّ أَنْسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَيْهَا هُدًى.

- إِيَّيَّ أَنْسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبْرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنْهَا لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ.

والمعنى لم يتغير فيهما، يقول السمين الحلبي عند حديثه عن آية القصص: "قوله: (مَنْ النَّارِ) صفة لـ (جَذْوَةٍ)، ولا يجوز تعلقها بـ(آتِيكُمْ)، كما تعلق بها (مِنْهَا)؛ لأنَّ هذه النار هي النار المذكورة، والعرب إذا تقدّمت نكرة وأرادت إعادتها أعادتها مضمرة أو معرفةً بأل العهدية، وقد جُمع الأمران هنا" ٣٣، فقوله: "لأنَّ هذه النار هي النار المذكورة"، دليل على صحة المعاينة مع ضمير (النار)، ولا يصح تعلق الجار والمجرور (من النار) بـ(آتِيكُمْ)؛ لأنها بمعنى (منها) المتقدمة لعدم الإفادة. والذي يدل على أن النار هي النار المتقدمة (هي هي) أن الجذوة هي القبس، ولذلك قال في طه: "آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ" أي من النار، وقال في القصص: "أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ" فمرة ذكر ضمير النار ومرة ذكر النار ظاهرة. حدث الربط هنا وانسجم أجزاء التركيب وجعلت هذه بسبب من تلك عن طريق (أل)، ولك أن تتخيل إعادة صياغة هذين التركيبين - في غير القرآن - وقد ورودت كلمة (النار) فيهما منكرة، لترى كيف انحلت عرى التركيب وانفصمت أجزاءه والتبست معانيه ودلالاته.

ومنها قوله تعالى: "اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ" {النور: ٣٥}، فـ(أل) في كلمتي (المصباح) و(الزجاج) للعهد الذكري واللام مغنية عن الرابط كأنه قيل: فيها مصباح هو في زجاجه هي كأنها كوكب دري" ٣٤، وإنما عدل عن الإضمار إلى الإظهار بـ(أل) لضعف فنية الأداء البياني لو استخدم الضمير، "فالداعي هنا جمالي" ٣٥، لكن أبا السعود يضيف قيمة دلالية للإظهار فوق القيمة الجمالية، فيقول: "وفي إعادة (المصباح) و(الزجاج) معرفين إثر سبقهما منكرين والإخبار عنهما بما بعدهما مع انتظام الكلام بأن يقال: كمشكاة فيها مصباح في زجاجه كأنها كوكب دري من تفخيم شأنهما ورفع مكانهما بالتفسير إثر الإبهام والتفصيل بعد الإجمال وبإثبات ما بعدهما لهما بطريق الإخبار المبنى عن القصد الأصلي دون الوصف المبني على الإشارة إلى الثبوت في الجملة ما لا يخفي" ٣٦.

ومنها قوله: " وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ (٩٤) ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٩٥) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" {الأعراف: ٩٤، ٩٥، ٩٦}، ف(أل) في (القرى) للعهد الذكري، ومذكورها المتقدم هو كلمة (قرية)، يقول الألوسي: " فاللام للعهد الذكري والقرية وإن كانت مفردة لكنها في سياق النفي فتساوي الجمع "٣٧، فكأنه قيل: ولو أن أهلها آمنوا واتقوا، والمعنى لم يتغير. وإعادة (القرى) مفردة ونكرة يُربك التركيب ويغير المعاني.

ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر:

أتاني شخصٌ لابساً ثوبَ سُودٍ وما الشخصُ إلا من كرامِ الأقرابِ

فكلمة (الشخص) معرفة ب(أل) التي للعهد الذكري، فهي ومدخولها في قوة ضمير الغائب، بدليل صحة المعنى على: وما هو إلا من كرام الأقراب. ومنه قول الشاعر أيضا:

فإن ترفقي يا هندُ فالرفقُ أيمنٌ وإن تخزقي يا هندُ فالخرقُ أشأمُ
فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يخرقُ أعق وأظلمُ

فقد اختلف النحاة والفقهاء في عدد التطبيقات التي وقعت، وهي واحدة أم ثلاثة؟ بناء على اختلافهم في الحالة الإعرابية لكلمة (ثلاث) واختلافهم في نوع (أل) في كلمة (الطلاق)، يقول الإمام الكسائي: " إن رفع (ثلاثا) طلقت واحدة؛ لأنه قال أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثا؛ لأن معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة "٣٨، ويرى ابن هشام: " أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة "٣٩، وجعل العبرة في معرفة ذلك هو نوع (أل)، فقال: " أما الرفع فلأن (أل) في (الطلاق) إما لمجاز الجنس كما تقول: زيدٌ الرجل، أي هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذكري مثلها في: "فعضى فرعونُ الرسولُ"، أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاثٌ، ولا تكون للجنس الحقيقي لثلاثا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال: الحيوان إنسان، وذلك باطل؛ إذ ليس كل حيوان إنسانا ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا، فعلى العهدية يقع الثلاث وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي "٤٠، فقد اختلفت المعاني التركيبية على اختلاف نوع (أل)؛ فمعنى (أل) التي للجنس يختلف عن معنى التي

للعهد الذكري؛ لأن اعتبار الجنسية هنا يجعل لها دلالة الانفصال أو الاعتراض والقطع عما قبلها، واعتبار العهدية (العهد الذكري) هنا يجعل لها دلالة الربط، وأن الثاني هو عين الأول، فإذا كان الطلاق الثاني ثلاثاً، وهو الطلاق الأول عينه كان الطلاق الأول ثلاثاً أيضاً، وصحة معاقبة الضمير لـ(أل) ومدخولها يصحح تلك المعاني، تقول: فأنت طلاق وهو عزيمة ثلاثٌ، ولذلك قدره ابن هشام بقوله: "وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاثٌ"، ولعل هذا هو مقصود الشاعر (رفع ثلاث وأل للعهد الذكري ووقوع ثلاث تطليقات) لقوله بعد هذين البيتين:

فبيني بها أن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم

وقد وردت صورة لـ(أل) التي للعهد الذكري في القرآن الكريم، أعيدت فيها (أل) بعد فاصل كبير، بُعدت فيه (أل) عن المرجع، ولم يأت الضمير وإنما جاءت (أل) لانتعاش الذاكرة وتقوية السياق، فقد ذكر الله تعالى كلمة (غلاما) و(جدارا) نكرتين ثم أعادها معرفتين للربط فقال تعالى: "وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ" {الكهف: ٨٠}، وقال: "وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ" {الكهف: ٨٢}، وكان قد ذكر قبل: "حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ" {الكهف: ٧٤}، و"فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ" {الكهف: ٧٧}، فـ(أل) ومدخولها معاقبة لضمير الغيبة فيهما؛ لأن الثاني هو الأول، لكنه عدل عن ذكر الضمير لأمن اللبس وطول الفاصل. وقد يرى بعض النحاة ٤١ أن مرجع (أل) التي للعهد الذكري لا يلزم كونه نكرة، بل الغالب أن يأتي نكرة وقد يأتي معرفة قلبلا، وعدوا من ورود المرجع معرفة كلمة (السفينة) في قوله تعالى: "فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكَبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا" {الكهف: ٧١}، ثم قال: "أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ" {الكهف: ٧٩}، ومن ورد المرجع معرفة-أيضا- قوله تعالى: "وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ" {الحجر: ٦} ثم أعاد (الذكر) فقال: "إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" {الحجر: ٩} والضمير يصح معاقبته هنا، و(أل) المتقدمة في المرجع تكون للعهد الذهني، والثانية للعهد الذكري، وهذه الصورة الأخيرة التي تكون فيها الكلمتان معرفتين بـ(أل) ومتشابهتين في اللفظ والمعنى تتشابه مع ما ذكره النحاة من الربط بإعادة اللفظ بذاته، أو الربط بوضع الظاهر موضع المضمرة، والحقيقة أنهما متشابهتان، فكلاهما يصح معاقبة ضمير الغيبة محلهما، لكنهما يختلفان في تقدير نوع (أل) التي في الكلمة الأولى (المرجع)، فإن كان الربط بإعادة اللفظ بذاته فـ(أل) الثانية هي (أل) الأولى نفسها، وإن كان الربط بـ(أل) التي للعهد الذكري، فالثانية للعهد الذكري والأولى حتما لن تكون للعهد

الذكري، وإنما تكون غيرها إما للجنس أو للعهد الذهني أو للعهد الحضوري، وكلاهما يمكن أن يقدره الباحث أو المحلل أو المعرب، والمعنى عليهما واحد، وإنما الخلاف في التقدير. عند هذا الحد أكرر تعريف (أل) التي للعهد الذكري، فهي التي عُهِدَ مدلول مصحوبها متقدما ومذكورا في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ثم أعيد مصحوبا ب(أل)، أو هي "التي يتقدم لمصحوبها ذكر" في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، وما سبق الحديث عنه في الصفحات السابقة كان مرجع (أل) متقدما ومذكورا فيها في اللفظ والمعنى، والآن نعطي مثالا للمرجع المتقدم المذكور في المعنى فقط ل(أل) التي للعهد الذكري، وهو قوله تعالى: "إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ" {آل عمران: ٣٥، ٣٦}، ومنه قولك: جاءني زائرٌ فأكرمت الضيفَ (إذا كان الضيف هو الزائر نفسه)، والذي ألمح لهذه النقطة هو الإمام الأشموني - رحمه الله -، حيث قال عند الحديث عن (أل) التي للعهد الذكري بأنها: "التي تقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية، نحو: "وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ"، فالذكر قد تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه ب(ما) في قولها: "نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا"، فإن ذلك كان خاصا بالذكر، والأُنْثَىٰ تقدم ذكرها صريحا في قولها: "رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ" ^{٢٦}، فقد اعتبر الأشموني أن (ما) المتقدمة (المرجع) دالة على الذكر رغم أنها عامة تصلح للذكر والأُنْثَىٰ، والسبب في ذلك - كما قال الصبان - هو "تقييدها ب(محررا)...؛ لأن (ما) باعتبار تقييدها ب(محررا) ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا، فيكون ذكرها بهذا الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر"، ولذلك يقول الزمخشري: "(محررا) معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لي عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء... وما كان التحرير إلا للعلمان، وإنما بنت الأمر على التقدير" ^{٢٣}، فعلى هذا تكون (أل) في (الذكر) للعهد الذكري، وهي ومدخولها في قوة ضمير الغيبة، ومرجعها المتقدم مكني عنه أو متقدم معنى لا لفظا، والتقدير: وليس هو كهي، أي ليس الذكر كالأنثى.

ومنه أيضا- عند الإمام الطاهر بن عاشور - قوله تعالى: "الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ (٢) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ (٣) كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ (٤) فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ (٥) وَمَا

عَادُ فَأَهْلِكُوا بَرِيحٍ صَرْصَرَ عَاتِيَةً (٦) سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازٌ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ {الحاقة: ١: ٧}، يقول ابن عاشور: "والتعريف في (القوم) للعهد الذكري، والقوم: القبيلة وهذا تصوير لهلاك جميع القبيلة" ٤٤، فالمقصود بالقوم (عاد) القبيلة المتقدمة الذكر، ف(القوم) تقدم ذكرهم في السياق مكنيا عنه بـ(عاد) أي: قوم عاد، يؤكد ذلك صحة معاقبة الضمير لـ(القوم)، فتقول: (فتراهم)، ومنه أيضا عند الإمام الطاهر بن عاشور قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ" {يوسف: ١١٠، ١٠٩}، "المعنى أن إرسال الرسل عليهم السلام سنة إلهية قديمة، فلماذا يجعل المشركون نبوءتك أمراً مستحيلاً فلا يصدقون بما مع ما قارنها من آيات الصدق فيقولون: أبعث الله بشراً رسولاً؟ وهل كان الرسل عليهم السلام السابقون إلا رجالاً من أهل القرى أوحى الله إليهم؟ فماذا امتازوا عليك؟ فسلم المشركون ببعثتهم وتحذثوا بقصصهم وأنكروا نبوءتك ... فالتعريف في (الرسول) عليهم السلام تعريف العهد الذكري وهو من الإظهار في مقام الإضمار لإعطاء الكلام استقلالاً بالدلالة اهتماماً بالجملة" ٤٥، والتقدير: حتى إذا استياسوا وظنوا أنهم قد كذبوا، فالضمير في (استياسوا) عائد على (رجالاً) المتقدم؛ لأن مدخول (أل) سبق مكنيا عنه بـ(رجالاً)، فكأنه قال: وما أرسلنا من قبلك إلا رسلا من الرجال - بدليل فعل الإرسال - تم تكذيبهم وعنادهم حتى استياسوا، يقول ابن عاشور: "وآذن حرف الغاية بمعنى محذوف دل عليه جملة (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً) بما قصد بها من معنى قصد الإساءة بسلفه من الرسل عليهم السلام، والمعنى: فدام تكذيبهم وإعراضهم وتأخر تحقيق ما أنذروهم به من العذاب حتى اطمأنوا بالسلامة وسخروا بالرسول وأيس الرسل عليهم السلام من إيمان قومهم" ٤٦ .

ومنه أيضا: قولهم: "زيدٌ نعم الرجل"، يقول أبوحيان: "وإذا كان (زيد) مبتدأ، فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط لأن (أل) للجنس ... ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى" ٤٧، وهذا مذهب فريق من

النحاة^{٤٨}، يجعل (أل) للعهد الذكري والمرجع المعهود هو "الشخص الممدوح والمذموم، فإذا قلت: زيد نعم الرجل، فكأنك قلت: نعم هو، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك"^{٤٩}؛ لأن الجنس لا يثنى ولا يجمع، وأما قولهم: الزيدان نعم الرجلان والزيدون نعم الرجال، فدليل على أنها للعهد لا للجنس، والحق أننا إذا جعلنا (أل) للعهد الذكري كان الرجل هو عين (زيد) فجاز أن يكون الربط بإعادة المبتدأ بمعناه ويصح معاقبة الضمير لفظ المعاد، وجاز أن يكون الربط ب(أل) العهدية نفسها لأن (أل) العهدية ومدخولها هي عين الاسم المتقدم (زيد) ويصح معاقبة الضمير لهما، فالصورتان متشابهتان تماما في مثل هذا التركيب، يقول ابن السراج: "ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل والرجل غير زيد لأنه خبر عنه"٥٠، فالرجل هو زيد في المعنى وهو رابط لجملة الخبر بالمبتدأ (المرجع)، و(أل) هي التي للعهد الذكري وهي رابطة لجملة الخبر بالمبتدأ (المرجع) أيضا، فيكون الاحتمالان واردين كما في الشكل الآتي:

زيد نعم الرجل (الربط بإعادة المبتدأ بمعناه) = زيد نعم هو

زيد نعم الرجل (الربط ب(أل) العهدية) = زيد نعم هو

إن الصورة النهائية واحدة للربط بالضمير، والمعنى لم يتغير في هذين التركيبين، وإنما الخلاف في التوجيه، ولذلك قال الدكتور تمام: "والذي يبدو لي أن إعادة اللفظ وإعادة المعنى والعهد الذكري من واد واحد"^{٥١}، فالأمر يحتاج إلى تدبر في التحليل.

ولما ذكر الأشموني الربط بالعموم الذي في الخبر استدل بقولهم: "زيد نعم الرجل"، ف(زيد) مبتدأ و(نعم الرجل) جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم وذلك لأن (أل) في (الرجل) للجنس، فأفادت العموم و(زيد) فرد من أفراده فدخل في العموم فحصل الربط، يقول الأشموني: "كذا قالوه، وفيه نظر؛ لاستلزامه جواز: زيد مات الناس، وخالد لا رجل في الدار، وهو غير جائز، فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن (الأخفش) - وهو إعادة المبتدأ بمعناه - بناء على صحته^{٥٢}، وعلى أن (أل) في فاعل نعم للعهد لا للجنس"^{٥٣}، وهذا هو عين ما قاله ابن هشام قبله في المغنى، أي إن الربط ليس بالعموم، لأن (أل) للعهد الذكري، ومرجعها هو المبتدأ المتقدم^{٥٤}.

هذا، وقد وجدت رأياً قيماً لابن عاشور في كتابه "التحرير والتنوير"، أرى أن أختتم به الحديث عن الربط بـ(أل) التي للعهد الذكري، فابن عاشور يرى أن مرجع (أل) التي للعهد الذكري يمكن أن يستنبط من سياق الكلام ومضمون المعنى الدلالي للتركيب، ولا يشترط أن يكون ملفوظاً به صراحة في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، بل يجوز أن يكون مفهوماً من فحوى الكلام، وإنما تسمى (أل) للعهد الذكري حينئذٍ لذكر مدخولها ضمناً أو تعريضاً في سياق الكلام المتقدم، ويكون ضمير الغائب المعاقب لـ(أل) عائداً على اسم مفهوم من سياق الكلام كما في قوله تعالى: "وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ" {الحاقة: ٤١}، (هو) ضمير غائب عائداً على القرآن الكريم، وليس له ذكر سابق، لكن دل عليه السياق ضمناً، ففاس ابن عاشور (أل) على الضمير، وقد سمى (أل) ابن عاشور بـ(العهد الذكري الضمني)، يقول ابن عاشور في قوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ" {الزمر: ٦٨، ٦٩}، "والتعريف في (الأرض) تعريف العهد الذكري الضمني فقد تضمن قوله: (فإذا هم قيام ينظرون) أنهم قيام على قرار فإن القيام يستدعي مكاناً تقوم فيه تلك الخلائق وهو أرض الحشر" ٥٥، أي: وأشرقت بنور ربها، فالفاعل ضمير مستتر تقديره: وأشرقت هي، وهو ضمير عائداً على اسم مفهوم ضمناً من سياق الكلام المتقدم تقديره: (الأرض)، وكأن التقدير: فإذا هم قيام على أرض ينظرون، وأشرقت الأرض بنور ربها، ولما فهمت (الأرض) من السياق ضمناً حذفت، وعادت (أل) إليها، ويقول ابن عاشور في قوله تعالى: "وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ" {يونس: ٧٩، ٨٠}، "المعطوف في المعنى محذوف لأن الذي يعثب قوله: (ائتوني بكل ساحر) هو إتيانهم بهم، ولكن ذلك لقلّة جدواه في الغرض الذي سيقت القصة لأجله حذف استغناء عنه بما يقتضيه ويدل عليه دلالة عقلية ولفظية من قوله: (جاء السحرة) على طريقة الإيجاز، والتقدير: فأتوه بهم فلما جاءوا قال لهم موسى، والتعريف في (السحرة) تعريف العهد الذكري" ٥٦، والتقدير: فلما جاءوا قال لهم ، فالضمير في (جاءوا) عائداً على اسم متقدم دل عليه سياق الكلام تقديره: (السحرة)، والمعنى لم يتغير. ويقول- أيضاً- في قوله تعالى: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ

قَوْلًا مَعْرُوفًا" {النساء ٧، ٨}؛ قوله (للرجال نصيب) وقوله (وللنساء نصيب) يقتضيان مقسوماً، فالتعريف في قوله (القسمة) تعريف العهد الذكري^{٥٧}، والتقدير: وإذا حضرها، أي: القسمة، فالضمير في (حضرها) عائد على (القسمة) المفهومة ضمناً من سياق الكلام المتقدم.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار كلام ابن عاشور المتقدم، -وهو كلام وجيه حمله على الضمير العائد على متصيد من السياق المتقدم- فإننا يمكن أن نقدم تعريفاً جديداً ل(أل) التي للعهد الذكري بأنها "هي التي سبق ذكر مدخولها صريحاً لفظاً ومعنى، أو سبق ذكره صريحاً معنى فقط، أو سبق ذكره ضمناً في سياق الكلام".

(٤) الربط ب(أل) الجنسية

عرفنا مما سبق أن (أل) الجنسية تربط إذا كانت للجنس النسبي- كما سماه الدكتور تمام- وهي التي يسميها نحاة الكوفة وبعض نحاة البصرة وكثير من المتأخرين^{٥٨} ب(أل) النائية عن الضمير، وخرجوا عليها قوله تعالى: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" {النازعات: ٤١}، أي: مأواه، وقولهم: مررتُ برجل حسن الوجه، أي: وجهه؛ لأن معمول الصفة المشبهة لا بد أن يكون سببياً، ومنه قولهم: ضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، أي: ظهره وبطنه، وجمهور البصريين يقدرون في كل ذلك ضميراً متصلاً بحرف جر، والتقدير عندهم: فإن الجنة هي المأوى له، ومررت برجل حسن الوجه منه، وضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ منه، "وهو خلاف ضئيل؛ إذ المعنى متفق عليه"^{٥٩}، والخلاف في التقدير، واعتبار الربط ب(أل) أولى لأن ما لا يحتاج إلى التقدير أولى والمعنى عليهما لم يتغير، يقول الدكتور تمام في قولنا: أكرم محمد نفسه: "إما أن نقول: أكرم محمد نفس محمد، على غرار ما قال الشاعر:

نفس عصام سودت عصاماً وعلمته الكر والإقداما وصيرته ملكا هماما

وعلى نحو ما في قوله عليه الصلاة والسلام: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمدٌ يدها" أو نستبدل بالاسم الظاهر ضمير (محمد) فنقول: أكرم محمد نفسه، فربط النفس بمحمد بواسطة الضمير العائد، أو نضع (أل) موضع الضمير، فنلحقها بأول الكلمة فنقول: أكرم محمد النفس إلخ فهذه الوسائل المذكورة تنبئ أن النفس نفس محمد وليست نفس غيره"^{٦٠} وهو يعني أن الربط ب(أل) التي للجنس النسبي إحدى وسائل الربط في الجملة العربية كما قال الكوفيون؛ لأنها تعاقب الضمير، وقد اختلف النحاة في الربط لجملة الخبر بالمبتدأ

في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ" {الأعراف: ١٧٠}، فقال البصريون: الضمير مقدر في جملة الخبر لفهم المعنى، وتقديره: إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم، وقال الكوفيون: "أل" قائمة مقام الضمير، تقديره: أجر مصلحهم كقوله: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" {النازعات: ٤١}، أي: مأواه، وقوله: "مَفْتَحَهُ هُمُ الْأَبْوَابُ" {ص: ٥٠}، أي: أبوابها، وقوله: "فِي أَدْنَى الْأَرْضِ" {الروم: ٣}، أي: أرضهم" ٦١، وقال الأخفش: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه، وقد قدر البصريون ضميراً رابطاً محذوفاً أيضاً عائداً على اسم الشرط في قوله تعالى أيضاً: "ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْكُمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ" {الحج: ٣٢}، فقالوا: التقدير: فإنها من تقوى القلوب منهم، وقال الكوفيون: (أل) نائبة عن الضمير ٦٢، والتقدير: فإنها من تقوى قلوبهم، والخلاف نفسه قد وجد في قول إحدى نساء حديث أم زرع: "زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْتَبِ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْزَبٍ"، فقدره البصريون: المس منه والريح منه، وقدره الكوفيون: مسه وريحه، وكذا في قول النابغة:

لهم شيمةٌ لم يعطها الله غيرهم من الناس، فالأحلامُ غيرُ عواذب

فقدره البصريون: الأحلام منهم، وقدره الكوفيون: أحلامهم، وكذا في قول الحارث بن كلدة:

ولقد رأيتُ معاشرًا جمعوا مالاً وولداً

وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الآذانُ رعداً

فقدره البصريون: الآذان منهم، وقدره الكوفيون: آذانهم ٦٣.

وقد خرج الطبري وابن عطية على قول الكوفيين قوله تعالى: "وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً" {الأعراف: ١٤٥}، فقال الطبري: "يقول تعالى ذكره: وكتبنا لموسى في ألواح، وأدخلت الألف واللام في (الألواح) بدلا من الإضافة" ٦٤، وقال ابن عطية: "واللام في (الألواح) عوض من الضمير... تقديره: في ألواحه" ٦٥

وقد رجح رأي الكوفيين في أكثر من موضع من القرآن الكريم الإمام الطاهر بن عاشور ٦٦، ومن ذلك قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ" {البقرة: ٢٠٧}، يقول ابن عاشور - بعد أن استظهر أن تكون (أل) في (العباد) لاستغراق الجنس كله-: "ويجوز أن يكون (أل) عوضاً عن المضاف إليه كقوله:

(فإن الجنة هي المأوى)، والعباد إذا أضيف إلى اسم الجلالة يراد به عباد مقربون^{٦٧}، والتقدير: والله رءوف بعباده، وقال مثله في قوله تعالى ٦٨: "ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ" {الأنفال: ٥١}، والتقدير: وأن الله ليس بظلام لعبيده، وقوله تعالى ٦٩: "تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا" {السجدة: ١٦}، والتقدير: تتجافى جنوبهم عن مضاجعهم، وقوله تعالى ٧٠: "رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ" {ص: ٣٣}، والتقدير: فطفق مسحاً بسوقها وأعناقها.

كما جوز رأي الكوفيين الإمام الرازي في قوله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ" {البقرة: ٢٥٦}، فقال: "اللام في (الدِّين) فيه قولان أحدهما: أنه لام العهد والثاني: أنه بدل من الإضافة، كقوله: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" {النازعات: ٤١}، أي: مأواه، والمراد في دين الله^{٧١}، أي: في دينه.

كما رجح رأي الكوفيين في أكثر من موضع من القرآن الكريم الإمام القرطبي أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَعْتُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ" {البقرة: ٢٣٧}، يقول القرطبي: "أي: عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف الهاء^{٧٢}، وقوله تعالى: "فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى" {النازعات: ٣٩}، وقوله: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" {النازعات: ٤١}، يقول القرطبي: "والألف واللام بدل من الهاء^{٧٣}."

فالربط قد حدث في هذا كله عن طريق (أل) التي للجنس النسبي، والتي يسميها الكوفيون ومن تبعهم من البصريين ب(أل) النائية عن الضمير، ويؤكد صحة الربط بما معاينة ضمير الغائب لها، وما عادت إليه (أل) هو مرجع (أل)؛ لأن (أل) قائمة مقام الضمير.

نتائج البحث:

بعد الحديث عن الربط ب(أل) التعريفية خلص البحث إلى ما يأتي:

- الربط قرينة سياقية وتركيبية، وظيفتها التماسك بين عناصر النص وجعل بعضه آخذاً بحجز بعض، وجعل هذه آخذة بسبب من تلك، بحيث يكون كلا متماسكا يعطى معنى مفيداً، وبغير الربط يصير الكلام مفككا لا معنى له لانقطاع الصلة بين أجزائه، وعدم الاتصال بين أوله وآخره؛ لأن خلو الكلام من الرابط يجعله في حكم الأصوات التي ينطق به، و(أل) التعريفية - في بعض أقسامها - تقوم أحيانا بهذه الوظيفة.
- (أل) التعريفية نوعان، عهدية وجنسية، وكل نوع تحته ثلاثة أقسام، ما يقوم بوظيفة الربط منهم قسمان، (أل) العهدية (التي للعهد الذكري) و(أل) الجنسية (التي للجنس النسبي)

- (أل) التي للجنس النسبي هي الداخلة تحت ما أطلق عليه النحاة (أل) الجنسية التي لتعريف الماهية.
- يؤكد صحة الربط بـ(أل) التي للعهد الذكري صحةً معاقبة الضمير لها ومدخولها، ومرجع الضمير هو الاسم المتقدم لفظاً ومعنى لمدخول (أل) أو معنى فقط.
- يؤكد صحة الربط بـ(أل) التي للجنس النسبي صحةً معاقبة الضمير لـ(أل) وحدها، ومرجع (أل) هو ما عاد عليه الضمير المعاقب لـ(أل).
- (أل) التي للعهد الذكري قد يتقدم ذكر مصحوبها لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو ضمناً في سياق الكلام، ويمكن أن تقدم تعريفاً جديداً لـ(أل) التي للعهد الذكري بأنها "هي التي سبق ذكر مدخولها صريحاً لفظاً ومعنى، أو سبق ذكره صريحاً معنى فقط، أو سبق ذكره ضمناً في سياق الكلام".
- الغالب في مرجع (أل) التي للعهد الذكري أن يكون نكرة، ويأتي معرفة قليلاً، وحينئذ يتشابه الربط بـ(أل) التي للعهد الذكري مع الربط بإعادة اللفظ بذاته، والفارق الوحيد حينئذ بين الربط بالعهد الذكري والربط بإعادة اللفظ هو الفرق في نوع (أل) الداخلة على (المرجع) فـ(أل) التي للعهد الذكري مرجعها المعرف معرف بـ(أل) التي للعهد الذهني، و(أل) الثانية للعهد الذكري، والربط بإعادة اللفظ تكون (أل) في (الربط والمرجع) بمعنى واحد.
- الربط بـ(أل) التي للجنس النسبي هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين كابن عطية والرازي والقرطبي وابن عاشور.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ت: (٥٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت
- أنظمة الربط في العربية، للدكتور/ حسام البهنساوي، زهراء الشرق، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢هـ)، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق د. طه عبد الميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- التحرير والتنوير، للإمام محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب)، للإمام محمد الرازي فخر الدين (ت: ٦٠٤هـ) دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١، القاهرة
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)
- الخلاصة النحوية، للدكتور / تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- الدر المصون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م
- روح المعاني في تفسير الكتاب العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت

- سبيل الهدى بشرح قطر الندى، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (مطبوع على هامش شرح قطر الندى)، دار الأقصى، القاهرة
- السراج المنير، للإمام الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)
- شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الباي الحلبي)
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة
- الكشف، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٢٨هـ)، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، ط ١٤٧٧، ٣١هـ - ١٩٨٧م
- اللباب في علوم الكتاب، للإمام حفص بن عمر المعروف بابن عادل (ت: ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٩، ١هـ - ١٩٩٨م
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي عبد الله محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- مغني اللبيب، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث، ١٩٨٥م
- الموقعية في النحو العربي، للدكتور/ حسين رفعت، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- النحو الوافي، للشيخ عباس حسن، دار المعارف، ط ١٥، القاهرة
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، للدكتور/ مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط ١، القاهرة، ١٩٩٧م

- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د-ت الهوامش والإحالات :

- ^١ مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث، ١٩٨٥م، ص ٣٥٧، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢١٣، وظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي، للدكتور تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزر ٦٣، ربيع الأول ١٤٠٩هـ. نوفمبر ١٩٨٨م ص ١٥
- ^٢ اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣
- ^٣ أنظمة الربط في العربية، للدكتور حسام البهنساوي، زهراء الشرق، القاهرة، ص ٣
- ^٤ دلائل الإعجاز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص ٤
- ^٥ لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٠٢/٧ (ر.ب.ط)
- ^٦ اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣
- ^٧ البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٠٩
- ^٨ البيان في روائع القرآن ص ١٠٩
- ^٩ انظر: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٨٩، ونظام الارتباط والربط، للدكتور مصطفى حميدة، الشركة العالمية للنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م، ص ١، ص ١٣٨: ١٤٣
- ^{١٠} نظام الارتباط والربط ص ١٤٠
- ^{١١} نظام الارتباط والربط ص ١٤٣
- ^{١٢} انظر أنواع (أل) التعريفية في: مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٦١، وشرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقبص، القاهرة، ص ١٥٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٢٠١، وشرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م، ١/١٦٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عيسى الباي الحلبي، ١/١٧٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٧٩
- ^{١٣} شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ١/١٨١
- ^{١٤} ويسمونها أحيانا لام الماهية أو لام الحقيقة
- ^{١٥} شرح قطر الندى ص ١٥٦
- ^{١٦} حاشية الصبان ١/١٧٩
- ^{١٧} شرح الأشموني ١/١٧٩
- ^{١٨} حاشية الصبان ١/١٧٩
- ^{١٩} سبيل الهدى بشرح قطر الندى، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبوع على هامش شرح قطر الندى، ص ١٥٦، ١٥٧
- ^{٢٠} البيان في روائع القرآن ص ١٣٠
- ^{٢١} البيان في روائع القرآن ص ١٣٠
- ^{٢٢} الخلاصة النحوية ص ٩٤

- ٢٣٣ البيان في روائع القرآن ص ١٣
- ٢٤ انظر: ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ص ١٣، ١٤
- ٢٥ شرح التصريح ١٨١/١، ١٨٢
- ٢٦ الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٠/٥٢٦
- ٢٧ روح المعاني ٢٩/١٠٨، وانظر: البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٦٤١٦هـ-١٩٩٦م، ١/٤٤٠
- ٢٨ النحو الوافي، للشيخ عباس حسن، دار المعارف، ط ١٥، ١/٤٢٣ (حاشية رقم ٦)، وانظر: شرح التصريح ١٨٢/١
- ٢٩ البيان في غريب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١/١٣١، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م-١٤١٢هـ، ٢/٧٧
- ٣٠ النحو الوافي ١/٤٢٣ (حاشية رقم ٦)
- ٣١ النحو الوافي ١/٤٢٤
- ٣٢٢ حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البايع الحلبي) ١/١٠٨
- ٣٣ الدر المصون ٨/٦٦٩، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ١٥/٢٤٨، والسراج المنير، للخطيب الشربيني ٣/٩٦، وقد وجدت في طبعة السمين محققة قوله: "لأن هذه النار ليست النار المذكورة"، وهو كلام يناقض كلامه الذي حكاه عن العرب بعد في النص السابق، وغير منضبط المعنى، ولا يستقيم آخره مع أوله، والسياق يرفضه، فعدت إلى اللباب في علوم الكتاب؛ لأن ابن عادل ينقل عن السمين، فوجدت الخطأ نفسه عنده، فعدت إلى الخطيب الشربيني فوجدته قد نقل النص نقلاً صحيحاً وعبارته: "لأنَّ هذه النار هي النار المذكورة" فنقلتها في النص السابق فانضبط الكلام وضح المعنى ووافق آخره أوله، وانتظم السياق، وقد نهيت إلى هذا كله ليستدرجه المحققون، فله الحمد والمنة.
- ٣٤ تفسير أبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الرياض الحديثة، الرياض، ٤/١١٩، وانظر: البيان في روائع القرآن ص ١٢٩
- ٣٥ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص ٤٤٠
- ٣٦ تفسير أبي السعود ٤/١١٩، وانظر: روح المعاني ١٨/١٦٧
- ٣٧ روح المعاني ٩/١٠
- ٣٨ مغني اللبيب ص ٦٥
- ٣٩ مغني اللبيب ص ٦٥
- ٤٠ مغني اللبيب ص ٦٥
- ٤١ انظر: الكشف ١/٣٥٦، وشرح الأشموني ١/١٧٩، وحاشية الصبان ١/١٧٩، والموقعية في النحو العربي، للدكتور حسين رفعت حسين، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٢٩٨
- ٤٢ شرح الأشموني ١/١٧٩
- ٤٣ الكشف ١/٣٥٥
- ٤٤ التحرير والتنوير ٢٩/١١٨
- ٤٥ التحرير والتنوير ١٣/٦٧، ٦٩

- ٤٦ التحرير والتنوير ٦٩/١٣
- ٤٧ ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٢٠٥٤/٤
- ٤٨ منهم: أبو سحاق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير ومحمد بن مسعود، انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤، وهمع الهوامع ٢٨/٣
- ٤٩ همع الهوامع ٢٨/٣، ٢٩
- ٥٠ الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١١٣/١
- ٥١ اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٦
- ٥٢ يعني أن يكون الربط بإعادة المبتدأ بمعناه لا بالعموم، وهو الذي قال به الأخفش
- ٥٣ شرح الأشموني ١/١٩٦، وانظر: معني اللبيب ص ٤٧٤
- ٥٤ ومن أمثلة تقدم مصحوب (أل) في المعنى قوله تعالى: "فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ" {هود: ٧٤} فإن (أل) في (الروع) للعهد الذكري لأنها مرادفة ل(خيفة) المتقدمة. انظر: التحرير والتنوير ١٢٣/١٢
- ٥٥ التحرير والتنوير ٦٦/٢٤
- ٥٦ التحرير والتنوير ٢٥٤/١١
- ٥٧ التحرير والتنوير ٢٥٠/٤
- ٥٨ انظر: معني اللبيب ص ٦٥، وانتلاف النصره في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق/الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، (المسألة الخامسة والعشرون) ص ١٥٧
- ٥٩ التحرير والتنوير ٩٣/٣٠
- ٦٠ ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ص ١٣، ١٤
- ٦١ الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٥٠٧/٥، وانظر: تفسير الطبري ٢١/٢١
- ٦٢ انظر: الدر المصون ٨/٢٧٣
- ٦٣ والمعنى: لا يسمعون شيئاً، فهم موتى، وقد بين الشاعر أن آذانهم لشدة صممهم لا يسمعون بما الرعد.
- ٦٤ تفسير الطبري ١٠٦/١٣
- ٦٥ المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ٤٥٢/٢
- ٦٦ انظر له أيضاً: قوله تعالى "لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ" {البقرة: ٢٣٣} أي: وارثه، التحرير والتنوير ٢/٤٣٥، وقوله: "وَيَبْنِيهِمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ" {الأعراف: ٤٦} أي: أعرافه التحرير والتنوير ٨/١٤١، وقوله: "أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا" {النازعات: ٣٢، ٣١}، أي: جبالها، وذلك إذا عطفت الجبال على (مائها ومرعاه)، التحرير والتنوير ٣/٨٧، وقوله: "كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهَ لَنْسُقَعَا بِالنَّاصِيَةِ" {العلق: ١٥} التحرير والتنوير ٢/٤٣٥
- ٦٧ التحرير والتنوير ٢/٢٧٣
- ٦٨ انظر: التحرير والتنوير ١٠/٤٢
- ٦٩ انظر: التحرير والتنوير ٢١/٢٢٩

٧٠ انظر: التحرير والتنوير ٢٣/٢٥٧

٧١ تفسير الرازي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨١م، ١٥/٧، وانظر: الدر المصون ٢/٥٤٧

٧٢ الجامع لأحكام القرآن ٢/١٧٥، والحق أن القرطبي قد تابع الطبري في هذا الرأي أيضا، فقد قال الطبري: "معنى ذلك: أو يعفو الذي بيده عقدة نكاحه، وإنما أدخلت الألف واللام في النكاح" بدلا من الإضافة إلى (الهاء) التي كان (النكاح) - لو لم يكونا فيه - مضافا إليها، كما قال الله تعالى ذكره: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ" {سورة النازعات: ٤١}، بمعنى: فإن الجنة مأواه، وكما قال نابغة بني ذبيان:

لهم شيممة لم يعطها الله غيرهم
من الناس، فالأحلام غير عوازب

بمعنى: فأحلامهم غير عوازب" أه. تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٦١/٥. ثم قال القرطبي: "والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى".

٧٣ الجامع لأحكام القرآن ١٠/١٧١